



Ref :

الرقم :

Date:

التاريخ :

Res:

المرهقات :

قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (29) لعام 2012م في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 شعبان 1433هـ الموافق 2012/7/16م في الشكوى المقدمة من ائتلاف شركة ماضي للاستشارات الهندسية ومكتب أوام للاستشارات ضد أمانة العاصمة بخصوص أعمال إشراف على تنفيذ خمسة تقاطعات في الأمانة

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من ائتلاف شركة ماضي للاستشارات الهندسية ومكتب أوام للاستشارات ضد أمانة العاصمة بخصوص أعمال إشراف على تنفيذ خمسة تقاطعات في الأمانة والتي أشار فيها الشاكي بأنه سبق وأن تم تأهيله لدى أمانة العاصمة ضمن الشركات التي تقدمت للتأهيل والإشراف على تنفيذ خمسة تقاطعات في أمانة العاصمة وفق إعلان تقدم من خلاله، ولاحقاً في شهر يناير الماضي تلقى خطاباً من أمانة العاصمة للمشاركة في عطاءات الإشراف وأكد لهم ذلك، وقبل يومين فوجئ بأنه قد تم توزيع دعوات الإشراف لجميع الشركات المؤهلة باستثنائه وذلك قبل أكثر من أسبوعين وبدون إشعار رسمي باستبعاده والذي جاء بعد تأهيل مسبق وبدون سبب واضح، وقد علم بعد التواصل مع الإخوة المعنيين في أمانة العاصمة بأن الاستبعاد صدر عن اللجنة العليا للمناقصات وبدون إشعار في وقت مناسب بالاستبعاد، واستمرار عدم إشعاره رسمياً حتى اللحظة وبدون معرفة أسباب الاستبعاد الذي تم رغم مروره بمراحل التأهيل والتأكيد على رغبته بالمشاركة، طالباً من الهيئة النظر في هذا التظلم والإجحاف الذي لحق به جراء ذلك، والأخذ بعين الاعتبار أن الوقت المتبقي لتقديم العطاءات أقل من أسبوعين.

ووجهت الهيئة العليا الجهة بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاتها بأوثيات المناقصة بموجب مذكرة رقم (699) وتاريخ 2012/6/18م، وردت الجهة على الهيئة بالمذكرة رقم (3846) وتاريخ 2012/6/19م والتي تضمنت الآتي:-

1- قامت أمانة العاصمة بالإعلان عن الرغبة لتقديم الخدمات الاستشارية للإشراف على التنفيذ لمشاريع تقاطعات ذوات 3/2 مستويات في مدينة صنعاء وذلك بتاريخ 25-2012/10/27م.

2- تقدمت اثنان وعشرون شركة استشارية بوثائقها للتأهيل لتقديم خدماتها الاستشارية.

3- قدمت اللجنة المكلفة بتقييم وثائق التأهيل تقريرها بنتائج ما وصلت إليه ، حيث تأهلت خمسة عشر شركة من إجمالي اثنين وعشرين شركة.





Ref :

الرقم:

Date:

التاريخ:

Res.:

المرفقات:

4- قامت الأمانة برفع تقرير اللجنة إلى اللجنة العليا للمناقصات برسالتها رقم (991) وتاريخ 2011/2/8 م .

5- وافقت اللجنة العليا على نتائج التأهيل برسالتها رقم ل.ع.م (226) وتاريخ 2011/2/28 م.

6- وبسبب الوضع الذي مرت به البلاد لم تتمكن الأمانة من استئناف إجراءاتها سوى في شهر يناير 2012 م حيث قامت بالاتصال بالشركات المؤهلة ، طالبه منها الإفادة عما إذا كانت شركاتهم ،انتلافاتهم ... الخ لازالت قائمة، وعما إذا لازالت لديهم الرغبة في تقديم خدماتهم الاستشارية للمشروع وذلك برسالتها رقم SMCP/III-11/2012L وتاريخ 2012/1/14 م، وقد ردت جميع الشركات المؤهلة بالإيجاب.

7- إن الإعلان لمناقصة إبداء الرغبة للاهتمام بتقديم خدمات استشارية يعني تأهيل مجموعة شركات استشارية مؤهلة - وهذا لا يعني استبعاد أو رفض طلب التأهيل المبدئي للشركات المتقدمة سواء كانت الجهة الاستشارية المصممة أو غيرها - بحيث أن هذا التأهيل سيستخدم لفترة 18 شهراً للمشاريع المعلن عنها أو غيرها من نفس النشاط - وفقاً للقانون - وحتى لا تحرم من استدعائها في المستقبل للمشاريع القادمة.

8- فور صدور قرار التأهيل لقائمة الشركات المتقدمة - المشار إليها أعلاه - من الجهات المختصة - كان تألف شركتي ماضي + اوام إحدى هذه الشركات، وكونها الجهة المصممة - كان لابد من إشعار اللجنة العليا - بالموافقة وفقاً لنص المادة (203) البند(أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات لعام 2007 م مع علمه بأنه لم يكن لدينا مسبقاً وإنما نريد تأكيد عدم ممانعة اللجنة العليا - ولجنتها الفنية حتى لا يتم استبعادها في مرحلة قادمة ودخولنا في إشكاليه ستؤدي إلى تأخير إجراءات البت في مناقصة اختيار الاستشاري للمشاريع. وعليه تم مخاطبة اللجنة العليا للمناقصات برسالتنا رقم(331) وتاريخ 2012/6/4 م .

9- تم الحضور إلى اللجنة العليا للمناقصات والجلوس مع رئيس وأعضاء اللجنة العليا ولجنتها الفنية لمحاولة توضيح الموضوع بحضور ممثل الإئتلاف المحلي وعدم ممانعتنا من حيث المبدأ على مشاركتهم في المناقصة حتى لا يتم مؤاخذتنا عن أي تأخير قانوني إجرائي أو إعادة المناقصة عند إكمال إجراءات التحليل والبت.





Ref :

الرقم:

Date:

التاريخ:

Res.:

المرفقات:

10- ردت اللجنة العليا بمذكرتها رقم ل.ع.م(540) وتاريخ 2012/6/6م بعدم جواز دعوة الشركة الاستشارية التي قامت بالتصميم للمشروع للقيام بمراجعة التصاميم والإشراف على التنفيذ.

11- سيظل الائتلاف أحد الشركات المؤهلة في قوائم التأهيل لمشاريع التقاطعات المستقبلية وفقاً للمدة القانونية.

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمنافسة فقد تبين لها صحة الأساس الذي قام عليه قرار استبعاد الشاكي، لذلك قررت الهيئة العليا رفض الشكوى.

صدر بتاريخ 26 شعبان 1433هـ الموافق 2012/7/16م

القاضي ابوبكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبد الملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

